الـربـيـع الـعـربـيّ ومـا بـعـد الحـداثـة

أوس عزالدين المانع

تعيش أغلب الشعوب العربية الآن لحظة تغير كبيرة، والتي عبرت عن نفسها في موجة من الانتفاضات والثورات ، رفعت من خلالها مطالب إصلاحية في أكثر من بلد عربي ، بدرجات متباينة من العمق والشدة ، لكنها جميعا تصب في قناة التحرر السياسي والانفتاح الديمقراطي على النحو الذي يدفع الكثيرين إلى تسميتها بـ(الربيع العربي)، وقد تتعثر هذه الموجة في بلد ما ، وربما تنتكس مؤقتا في بلد آخر ، ولكنها ستنتصر في النهاية ، بالرغم من عسر المخاض ، لتعيد صياغة الدولة الوطنية العربية على أسس أكثر عصرية قياسا بالنزعات التسلطية التي هيمنت عليها إبان موجة التحرر القومي في منتصف القرن العشرين .

لقد كان الوعي بقضية النهضة العربية قد تبلور منذ القرن التاسع عشر حول تيار إصلاحي واسع يدعو إلى تجديد الإسلام كسقف أعلى وخيار نهائي ، وكانت هناك بلا شك خطابات عقلانية ترتدي مسوحات تنويرية ، ولكنها ظلت مضمنة في ذلك التيار ولم تدع لنفسها أي عقلانية بديلة .

وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، كان الجدل لا يزال يدور بين توجهات عدة تتمايز قليلا ، بينما تقع جميعها داخل التيار الإصلاحي الملتزم بالإسلام ، وكان أساس التمايز بينها يتعلق أساسا بالفضاء الذي تتبع منه أو تصب فيه ، حيث راوحت كتابات ونضالات الكثير من الرواد بين الفضاء الإسلامي الواسع ، والفضاء الوطني المحدود ، وفي المقابل ظل الفضاء العربي ((القومي)) الذي يمثل حلقة وسط بين الإسلامي والوطني مهملا ، حتى كانت الدعوة إلى بناء عقلانية عربية متحررة من الجبرية السائدة والاستبداد السياسي .

وبالرغم من موجة المراجعات الكبرى في الثقافة العربية ، والتي سعت عبر العديد من المجالات المعرفية ، والتي تمتد ما بين الأدب والفلسفة ، مرورا بالعلم الاجتماعي والسياسي ، إلى نقد الذات ومحاولة تقديم تفسيرات عديدة للهزيمة الساحقة ، وذلك في إطار موجة غضب شديدة تمت من خلالها قراءة الهزيمة على عجل باعتبارها محصلة لخلل يكمن في ضعف همة وشجاعة ((السلطات العربية)) ، ومن ثم فالحل كان بسيطا جدا ولا يتطلب بالضرورة هذه العمليات المعقدة من التحديث على منوال التطور العلمي ، والتحرر الثقافي ، بل مجرد الانقلاب على المرجعية الفكرية ((الهشة)) واستبدالها بأخرى ((صلبة)) تثير الهمة لدى النخبة الحاكمة لمواجهة العدو بشجاعة أكبر وحماسة أعلى.

وبعد عقد واحد من الهزيمة ، كان الجدل الفكري والسياسي الأساسي قد تشكل على نحو استقطابي ، وتم وضع كل القضايا التي تخص الواقع العربي في ثنائيات متقابلة ، بدءا من القضايا ذات الطابع الثقافي كالنهضة والهوية والعلاقة مع الآخر ، وصولا إلى القضايا السياسية والاقتصادية العملية ، ومن ثم إلى تلك الحالة الفيزيائية نادرة الحدوث في المجتمعات الإنسانية ، حيث التماثل في القوة ، والتناقض الكامل في الاتجاه ، وهكذا أصبح المجتمع العربي المعاصر ، بالرغم من تباينات طفيفة ، فاقدا ما يمكن تسميته ((حس الاتجاه)) أمام جذرية الانقسام الثقافي ، وكأننا نعيش في ظل ثقافتين .

وفي هذا السياق المتجمد أفلت العالم العربي من رياح التغيير التي اكتسحت التاريخ العالمي في موجات عديدة ، وهنا أخذ الكثيرون داخل العالم العربي وخارجه يتحدثون عن الاستعصاء الديمقراطي العربي ، أي استمرار العالم العربي خارج إطار التحول في التاريخ العالمي .

ثوار بآليات ما بعد حداثية!

يمثل الربيع العربيّ لحظة تاريخية فارقة ومفارقة معا، فارقة لكونها شهدت بداية تجاوز انسدادات المشروع النهضوي العربي، ومفارقة لكونها سلكت طريقاً تاريخياً يتمثل بأدوات الثورة التكنولوجية العارمة ومفاهيمها، وليس أدوات ومفاهيم الحداثة.

ومن قلب هذا الوضع التاريخي انطلقت ثورتا تونس ومصر من شرارة تكنولوجية ، حيث تمكن جيل من الشباب، الأكثر وعياً بما يجري في العالم، وحرصا على طلب الحرية، من تحقيق تكتل واسع في ما بينهم عبر الفضاء الإعلامي غير المحدود ، ومن خلال أدوات التواصل الافتراضي المتاحة، وهكذا مثلت الثورتان نموذجا مثاليا لثورات (عصر ما بعد الحداثة) تلك التي تفتقد القيادة الواضحة ، كما تفتقد أيدولوجيا تحكمها ، حيث خلت الثورتان من تلك الطبقة المثقفة المناضلة القادرة على نشر الوعي الثوري وقيادته وترشيده ،كما خلت أيضا من ذلك التنظيم الطليعي الحزبي / النقابي الأيدولوجي القادر على حشد الآخرين وتنظيمهم وصياغة أهدافهم ، وعلى تسلم السلطة في حال نجاح الثورة .

ويمكن تعليل نجاح هذه الثورات أو تفسيره ، على الرغم من ذلك الضعف البنيوي تفسيرا يستند إلى النظرية الثقافية لـ((ما بعد الحداثة)) ، وعلى رأسها مركزية الذات الفردية التي تعكس مفهوم القيادة على جميع الصعد.

لقد ساهمت تلك السمات الخاصة ما بعد الحداثة في نجاح الثورتين ، وخصوصا المصرية ، حيث هبت العاصفة من داخل العالم الافتراضي على نظام سياسي متجمد لم يتوقعها ، ولم يحسب لها حسابا جادا ، فإذا بها تهزمه وتكشف عجزه أمام قوة هلامية / زئبقية تفر من بين يديه ، غير أنها سرعان ما تحولت إلى عبء عليها متمثلة في بطء حركتها ، ذلك إن الأفكار ، ومهما كانت جاذبيتها ، لا تستطيع سوى أن تلهم وتحفز ، ولكنها لا تستطيع أن تحكم وأن تبني نظاما جديدا يظل بحاجة إلى قيادة مباشرة في عالم واقعي وليس افتراضيا ، وربما لهذا السبب تعاني مصر الآن من ((دكتاتورية الجماهير)) ، حيث تخضع الحكومة المؤقتة لحركة الجماهير الواسعة ، والتي تعتقد كلها إنها صاحبة الثورة ، وتطرح عليها مطالبها المتعددة ، بإصرار كبير وثقة أكبر ، لأن الحكم على تلك المطالب ومدى مشروعيتها ليس القيادة المركزية ولا الحكومة القائمة بل الجماهير نفسها ، والمهم في هذا السياق هو أن الناس أرادوا من تحقيق مطالبهم أن يختاروا من يحققها لهم والطريقة التي تتحقق بها ، الأمر الذي يخلق العديد من الصعوبات ويثير الكثير من المخاوف إزاء مرحلة الانتقال الصعب إلى الدولة الديمقراطية .

لكن وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات ، يمكننا القول بأن ((الربيع العربي)) يمثل لحظة تاريخية فارقة ومفارقة معاً، فارقة لكونها شهدت بداية تجاوز انسدادات المشروع النهضوي العربي، ولكن توالت عثراته على مدى القرنين الماضيين، حتى وصلت إلى مستوى الاستعصاء الكامل ، ومفارقة لكونها سلكت طريقا تاريخياً يتمثل بأدوات الثورة التكنولوجية العارمة ومفاهيمها، وليس أدوات ومفاهيم الحداثة.

عـيـد الـعـمـال الـعـالـمـي
مـنـاسـبـة لإنـصـاف بُـنـاة الحـيـاة

جاسب عودة حسن

لشعوب العالم أعياد حسب معتقداتها الدينية والوطنية وهنالك تفاوت بالتواريخ والأيام ،إلا أن العالم يحتفل بتاريخ واحد ويوم محدد هو الأول من أيار عيد الطبقة العاملة العالمي ،ففي كل عام تحتفل الطبقة العاملة في أرجاء العالم بالأول من أيار وتتشارك شعوب العالم على مختلف أنظمتها في هذه الاحتفالات وتعبر عن حبها وامتنانها للطبقة العاملة التي تعمل من اجل سعادة الإنسان وتوفر متطلبات الحياة من خلال إنتاجها الخيرات المادية .

في الأول من أيار تنظم المسيرات والمهرجانات والاحتفالات وترفع الشعارات المطالبة بتحسين ظروف العمل والحقوق والحريات النقابية وتأمين الضمانات الاجتماعية وتقديم الخدمات ويشارك الكثير من رؤساء الحكومات والوزراء والبرلمانيون والسياسة الطبقة العاملة في عيدهم المجيد ،ويكون على رأس المحتفلين القيادات النقابية العمالية ،تصدح حناجر العمال بالأناشيد العمالية والوطنية وترفع الرايات الملونة ويرتدي الجميع أحلى وأجمل الألبسة وبدلات العمل .

في العراق جرى الاحتفال بشكل رسمي وجماهيري في الأول من أيار عام ١٩٥٩ واستمرت مظاهر الاحتفال في كل عام ،إذ تنظم المسيرات وترفع معالم الزينة وتقام الفعاليات والمهرجانات وتصدر البيانات ويكرم أبطال الإنتاج من العاملات والعمال المبدعين .

النظام الديكتاتوري السابق لم يرق له أن تأخذ الطبقة العاملة دورها في العملية السياسية والاقتصادية وخوفاً من تنامي قوتها عمد إلى إصدار القرار المرقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٧ الذي حوّل العمال في القطاع الحكومي إلى موظفين وإلغاء قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ الذي يعتبر من أرقى القوانين العمالية في المنطقة وأصدر قانونا جديدا برقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وقانون التنظيم النقابي رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٧ والذي بموجبه منع التنظيم النقابي العمالي في القطاع العام وقد استبعد ما يقارب ٧٠٪ من حجم الطبقة العاملة وقلصت الهياكل النقابية واختفت مظاهر الاحتفال في الأول من أيار لكون التنظيم النقابي في القطاع الحكومي يشكل العمود الفقري للحركة النقابية العمالية .

بعد سقوط النظام السابق ظهرت التعددية النقابية وشكلت اتحادات عدة وكل منها يدعي الشرعية والقانونية في عمله والحكومات المتعاقبة لم تعترف سوى باتحاد واحد هو الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق لكون تأسيسه جاء وفق قانون التنظيم النقابي رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٧ .

عيد صانعي أعيادنا!

بالطبقة العاملة وتدخلت في شؤون الاتحادات والنقابات المهنية من خلال القرارات والأوامر الصادرة عن اللجنة الوزارية العليا لتنفيذ قرار مجلس الحكم رقم(٣) لسنة ٢٠٠٤ وتمسكت بالقرارات التي أصدرها النظام السابق وبالأخص قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٥٠) لسنة ١٩٨٧ وحرمان الطبقة العاملة من ممارسة حقها الشرعي بالانتماء للتنظيم النقابي واختصار النشاط النقابي على القطاع الخاص والمختلط والتعاوني وتعطيل الانتخابات العمالية منذ عام ٢٠٠٨ والتي كفلها الدستور والتشريعات الوطنية .

لم يحضر أي مسؤول حكومي الاحتفالات المتواضعة التي تقام في الأول من أيار من كل عام وكأن الطبقة العاملة زالت وانتهت وليس لها وجود وتأثير في عراقنا الجديد. لقد عودنا رئيس الجمهورية الأستاذ جلال طالباني منذ أعوام عدة على تقديم التهاني للطبقة العاملة العراقية بمناسبة حلول الذكرى السنوية للأول من أيار الخالد. لم تحظ الحركة النقابية العمالية بأي دعم يذكر لرفع مستواها وتعزيز دورها في تأدية مهامها الوطنية والنضالية والطبقية والثورات الصناعية ،وبناء الاقتصاد اعتمد أساسا على الطبقة العاملة فهل تنتبه حكومتنا الوطنية لم تستطع الاتحادات العمالية التي تشكلت بتنظيم مسيرة عمالية موحدة في الأول من أيار منذ عام ٢٠٠٣ والى حد الآن واقتصرت الاحتفالات على الفنادق وقاعات بعض النقابات المهنية وغابت عن شوارعنا المسيرات والمهرجانات بفعل تمزيق وحدة الطبقة العاملة وعدم تقديم المكاسب والرعاية والاهتمام بالعمال وتسريح أعداد كثيرة منهم بفعل الاستيراد المفتوح وغلق المئات من المصانع والمعامل وانحسار حجم العضوية والانتماء للنقابات وعدم تشريع قوانين جديدة للعمل والضمان الاجتماعي والسعي إلى تهميش دور الطبقة العاملة في العملية السياسية والاقتصادية .

الحكومات المتعاقبة لم تول أي اهتمام إلى ذلك وترعى الطبقة العاملة وتشد على أيديها في البناء والإعمار والتنمية الاقتصادية وتعويضها عما أصابها من الفقر والعوز لعقود ماضية . إنني أدعو الطبقة العاملة والتنظيم العمالي إلى جعل الأول من أيار في كلّ عام مناسبة للتعبير عن القدرة والإمكانية لوجود تنظيم قوي وفعال للطبقة العاملة من خلال الاحتفالات والمسيرات والتجمعات العمالية في المصانع والمعامل والمؤسسات الحكومية وليكن الأول من أيار مناسبة للمطالبة بالحقوق والتشريعات العمالية والضمان الاجتماعي .

■ سكرتير الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق

العمّال وحقوق الإنسان

محمد صادق جراد

حقوق العمال هي إحدى حقوق الإنسان المهمة حيث شهدت دول العالم على مر التاريخ الكثير من الإضرابات والتظاهرات المطالبة بهذه الحقوق وكانت الانطلاقة من استراليا عام ١٨٥٦ حيث ارتفع صوت الطبقة العاملة لتطالب بحقوقها وتطالب بتوفير ظروف مناسبة للعمال وتوالت بعدها الإضرابات في بولندا وشيكاغو ودول أخرى في العالم ليشكل ضغطا كبيرا على الجميع في إعطاء العمال حقوقهم وتنفيذ مطالبهم المشروعة من خلال انعقاد المؤتمر العمالي العالمي في عام ١٨٩٠ الذي يعد انطلاقة حقيقية لتحقيق مطالب العمال .

ولقد تعرضت الطبقة العاملة كشريحة مهمة في مجتمعات العالم إلى الكثير من الظلم والتعسف على امتداد تاريخها الطويل الأمر الذي جعل العالم يشهد توترات وثورات كثيرة طالب من خلالها عمال العالم بحقوقهم الضائعة والسعي إلى إنهاء حقبة طويلة من الظلم الاجتماعي .

ومن الجدير بالذكر أن الظلم الاجتماعي الذي تتعرض له أي شريحة أو فئة من المجتمع يشكل خطرا على تلك المجتمعات ويهدد السلم الدولي لأن الظلم لطالما أدى إلى ثورات وانتفاضات قد تصل إلى درجة الحروب الداخلية ،ومن اجل هذا سعت المنظمات الدولية والمجتمع الدولي بصورة عامة إلى سن القوانين والاتفاقيات التي تهدف إلى نشر العدالة الاجتماعية خدمة للسلام في العالم .

ومن جانب آخر لابد من الإشارة إلى حقيقة مهمة للغاية وهي أن نجاح التنمية الاقتصادية في أي دولة لا يعني بالضرورة التقدم في نشر العدالة الاجتماعية حيث تسعى بعض الدول والحكومات إلى التقدم الاقتصادي والنمو السريع على حساب حقوق الطبقة العاملة وعلى حساب التقدم والرفاه الاجتماعي ليكون العمال هم الضحية الأولى عندما لا يحصلون على مقومات العيش الكريم وعندما تغيب المساندة النقابية والمهنية لهم ليعملوا ساعات طويلة ويقدموا جهدا كبيرا مقابل اجر بسيط وبدون ضمان اجتماعي لهم ولمستقبل عائلاتهم ، ولذلك لابد من إيجاد توازن بين التقدم الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لضمان عدالة اجتماعية تضمن السلم العالمي .

من اجل كل هذا كان لابد من وضع القوانين الدولية وتطويرها من اجل حماية هذه الطبقة المظلومة من خلال وضع المعايير في مجال حقوق العمال ليضع سقفا قانونيا للقوانين الوطنية الخاصة بحقوق العمال بحيث لا يجوز تجاوزه من قبل الجميع كحظر الاستغلال وعمل الأطفال ورفع الأجور بما يتناسب مع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل بما يضمن كرامة العامل إضافة إلى ضرورة ضمان مستقبل تقاعدي مناسب .

ومن أهم المنظمات التي تعنى بحقوق العمال منظمة العمل الدولية التي تم تأسيسها سنة ١٩١٩ حسب معاهدة فيرساي للسلام و أصبحت في ما بعد سنة ١٩٤٦ منظمة خاصة للأمم المتحدة و مقرها الرئيسي هو جنيف و عدد أعضائها حاليا هو ١٧٨ دولة أو أكثر وهي تعتمد بصورة رئيسية على التنسيق والحوار بين جميع الأطراف المعنية كالنقابات و ممثلي أرباب العمل والحكومات.

و تنجز منظمة العمل الدولية عملا عظيما في مجال رفع الوعي لصالح حماية حقوق العمال لدى الأطراف كافة ووضع الخطوط العريضة لحماية هذه الحقوق يجب على الدول أن تهتدي بها عند صياغة قوانين العمل الوطنية.

ويمكننا تلخيص أهداف و صلاحيات منظمة العمل الدولية بوضع وتحقيق المبادئ الأساسية لحقوق العمال والسعي لإيجاد فرص عمل مناسبة للرجال والنساء تضمن لهم دخلا مناسبا بالإضافة إلى هدف مهم للغاية وهو دعم وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية كالتامين الصحي والاجتماعي وتشجيع وتقوية مبدأ الحوار بين الأطراف الرئيسية الثلاثة أي النقابات و الدولة و ممثلي أرباب العمل.

ما يجب أن نقوله هنا اليوم انه وبعد تحقيق مرحلة التغيير في العراق لابد لنا من التأسيس للنقابات المهنية الحقيقية التي تدافع عن حقوق العمال أو الموظفين لمواكبة القوانين الدولية والتفاعل معها من اجل أن نضمن للطبقة العاملة في العراق أفضل الظروف التي نصت عليها القوانين الدولية وأقرها المجتمع الدولي .